

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

(٢)

الكتابة العامة
الدراسات السياسية

التركيب الاجتماعي
والاقتصادي للمجتمع
المغربي

الدراسات السياسية

لخالد الشباب

الحلقة الثانية

(٢) التركيب الاجتماعي

والاقتصادي للمجتمع

المغربي

ملاحظات :

التحدث في هذا الموضوع ، يفترض مسبقا ، أننا مطلعون على بعض التحليلات للطبقات الاجتماعية ، وللظواهر الاقتصادية وتأثيرها في تشكيل المجتمع وتكيفه . الخ . ومع ذلك ارتأيت أن أسجل ثلاث ملاحظات في أول هذا الحديث ، لتحديد بعض المفاهيم وليسهل الاتفاق عند استخلاص النتائج ، وتركيب التحليلات :

١ - لا يمكن الاعتماد ، عند تحليل التركيب الاقتصادي أو الاجتماعي لمجتمع حديث ، على نظريات « ثابتة » نعتبرها بمثابة قوانين سارية المفعول ، تكشف الغوامض ، وتزيل التعقيدات ، ذلك أن التشبث بنظرية معينة ، عند تحليل ظاهرة متصفة أساسا بالحركة والتغير المستمر - مثل الظاهرة الاجتماعية أو الاقتصادية - معناه « فرض » رغبة نفسية على واقع متخيل ، ومعناه أيضا الابتعاد عن الواقع الحقيقي للموس .

ولكن هذا القبول لا يعنى مطلقا، الاغراق في التحليلات الجزئية والمقاييس المتباينة . . . لان حصيلة الفكر الانساني التقدمي، المستمد من تجارب الشعوب ، ومن معاركها في سبيل حياة أكثر عدلا وتوازنا ، بمنهج علمي ، ثوري ، لا يقتصر على التحليل والتأمل ، بل يتجاوز التحليل الى التركيب ، ويقرن التفكير بالعمل .

٢ - ان التركيب الاجتماعي بصفة عامة، هو انعكاس للاوضاع الاقتصادية السائدة ، في مجتمع ما ، وللعلائق القائمة بين قوى الانتاج ، وبين المسيطرين على وسائل الانتاج ، وانقسام المجتمع الى طبقات بديهية لا تحتاج الى تأكيد ، ولكن من الصعب

دراسة خاصة بالتشغيل السياسي لخلايا الشباب ، وعلى كل خلية منتظمة من الشباب أن تسلك في دراستها المنهج التالي :

١ - يقرأها أعضاء الخلية بشكل انفرادي قبل موعد

الاجتماع .

٢ - أثناء الاجتماع الدوري يقوم أعضاء الخلية بتقديم

عرض عام عن الدراسة وعن عناصرها الفكرية في البداية

كمدخل للمناقشة .

٣ - يناقش جميع الاعضاء موضوع الدراسة فيما بينهم

حتى تتضح بكامل عناصرها وأفكارها .

١ - التطور التاريخي في عهد الحماية

تميز الاقتصاد المغربي القديم بغلبة القطاع الفلاحي على بقية القطاعات الأخرى ، لقد كان يستوعب ٩٠ ٪ من مجموع السكان ، وإلى جانب القطاع الفلاحي ، كان هناك قطاعان آخران هما : قطاع الصناعة التقليدية ، و قطاع التجارة ، وكانت الأشكال الفلاحية تنقسم إلى ثلاثة : أراضي الكيش ، وأراضي الجماعات ، والأرض الخصوصية ، وعند التحليل نجد أن هذه الأشكال الثلاثة كانت تخدم وتدعم مصالح الحكم الإقطاعي الأوليغارشي ، ومصالح القواد ورجال السلطة في البادية ، لأن أراضي الجماعات التي كان أعضاء القبائل نظريا ، يمتلكونها سرعان ما تتحول عند التوزيع ، إلى أراضي يستفيد منها رئيس القبيلة وأعيان الحكم بالدرجة الأولى . أما الفلاحون فانهم يتحولون إلى « خماسة » و « خبازة » ، يشتغلون ويتعبون لفائدة رئيس القبيلة وممثلي الإقطاعية .

وكان النشاط الاقتصادي الأساسي في المدن يتمثل في الصناعة التقليدية وفي التجارة ، كان دور الصناع التقليديين هو تقديم ما

تحديد مفهوم جامع مانع للطبقة الاجتماعية ، وبالتالي لعدد الطبقات ولخصائصها . وإذا كان ماركس الذي بنى فلسفته التاريخية على صراع الطبقات قد حددها أساسا في ثلاث : العمال والرأسماليين والملاك العقاريين ، فان التطورات التي شهدتها العالم منذ ٢٠ سنة وخصوصا في العالم الثالث ، قد أوجدت طبقات جديدة لعبت أدوارا سياسية في تغيير هيكل المجتمع .

٢ - ان طبقة البورجوازية الصغيرة قد لعبت في المجتمعات النامية دورا قياديا هاما ، لأنها تختلف عن البورجوازية الصغيرة الأوروبية ، بكونها غير ذيلية أو تابعة للبورجوازية الكبرى ، وتستطيع البورجوازية الصغيرة أن تلعب دورا أكبر وأكمل إذا كانت تحتضن أهداف الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين ، أن تحالف الطبقة العاملة والطبقة البورجوازية الصغيرة ، شيء تحتتمه الظروف الموضوعية لتطورات شعبنا ، ولضمان انجاح الثورة الجذرية التي لا مناص منها لبناء مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال .

طبقة الاقطاعية المكونة من كبار الملاك ، ومن رؤساء القبائل ، ورجال السلطة المستغلين لعرق وشقاء الفلاحين ، وكانت الطبقة الاقطاعية سخدا أساسيا لنظام الحكم المطلق الجامع للسلطتين الروحية والزمنية ، والمحتمى بوجهة الدين ، لاستغلال الشعب وامتناص دمائه .

ولقد كانت الطبقة الاقطاعية المغربية ذات نفوذ كبير ، ما تزال آثاره تظهر حتى اليوم نتيجة لعدم ظهور طبقة بورجوازية قوية قادرة على مصارعتها والاطاحة بها، كما حدث في أوروبا، ذلك أن الاقطاعية المغربية، تختلف في طبيعتها عن الاقطاعية الاوروبية: لقد كان الاقطاعى الاوروبى يملك قانونيا وجسمانيا، خادمه ، فى حين أن الفلاح المغربى رغم استغلاله مثل المملوك ، ظل من الناحية القانونية رجلا حراً واذا لم يكن من الواجب عليه أن يشتري حريته مثلما كان يفعل المملوك فى أوروبا ، ويتجلى هذا الفرق كذلك بين الاقطاعيين ، فى كون المدن المغربية هى من انشاء الاقطاعية لا البورجوازية ، كما حدث فى أوروبا ، فبينما كافح البورجوازيون الاوروبيون لشراء أنفسهم ، وانصرفوا الى بناء المدن لتجميع قواهم، وتطوير صناعتهم لمواجهة الاقطاعية والاحاطة بها ، نجد أن الاقطاعية المغربية ظلت مسيطرة على البادية وعلى المدن كذلك التى أوجدتها لتلبي حاجياتها فى صنع المنتجات الكمالية . وكانت تفرض رقابة صارمة على طبقتى : الصناع ، والتجار ، بواسطة

تحتاج اليه البادية من بضائع مصنوعة ، ولكن خوف الاقطاعية من اتصال الفلاحين بسكان المدن جعلها ترغم سكان البادية على ايجاد صناعة بدائية تكفى حاجياتها الاساسية ، ولا تلجأ الى المدن الا فى شراء أدوات جديدة أو بضائع كمالية ، وهذه الرقابة التى فرضتها الاقطاعية على الفلاحين ، هى التى حالت دون توسيع الصناعة التقليدية فى المدن ، وايجاد سوق كبيرة بين سكان البادية .

أما القطاع التجارى فكان ذا نشاط خارجى وآخر داخلى ، كانت التجارة الخارجية تأخذ طابع التهريب ، اذ كان كبار التجار يجلبون بعض البضائع الكمالية مثل الساعات الانجليزية ، والمرايا الايطالية ليبيعوها الى كبار الاقطاعيين ويهربون الى الخارج بعض المواد مثل الجلد والصوف ، والشمع .

والفئة الاخرى من التجار كانت تعرف باسم «السواق» الذين كانوا وسطاء بين المدن والبادية ، ينقلون اليها بضائع الصناعة التقليدية خلال أسواق أسبوعية خاضعة للمراقبة الصارمة من طرف الاقطاعية وسلطاتها .

(٢) التركيب الاجتماعى :

انعكس التكوين الاقتصادى للمجتمع المغربى ، على التركيب الاجتماعى ، فكانت الطبقة الاجتماعية السائدة المسيطرة هى

السلطة المركزية وتحول بينهم وبين توسيع مجالاتهم الاقتصادية في البداية ، نتج عن هذه القيود ، تناقضات قوية بين الطبقة الاقطاعية وبين طبقة المدن أو البورجوازية (الصناع ، التجار) وكانت هذه التناقضات تؤدي الى انفجارات وتمردات في المدن ضد النظام الاقطاعي (مثل ما حدث في مدينة سلا في مطلع القرن ١٧ والقرن ١٨) ولكن البورجوازية المغربية آنذاك ، لم تكن من القوة الاقتصادية ، حيث تستطيع أن تكس الاقطاعية وتضربها في الصميم (الاراضي) ، ولذلك فان التمردات الكثيرة في تاريخنا لم تسفر عن ثورة مشابهة لثورة البورجوازية الفرنسية سنة ١٧٨٩ .

ان الضربة التي تلقتها الاقطاعية المغربية ، لم تكن على يد البورجوازية المغربية وانما على يد البورجوازية الاوروبية التي جاءت لتستعمر بلادنا مجهزة بمعدات وآلات وامكانيات أضخم وأقوى من الوسائل التقليدية المحدودة للاقطاعية المغربية ، ومع ذلك ، فان الضربة التي تلقتها الاقطاعية المغربية عند مجيء الاستعمار ، لم تكن قاتلة ولا نهائية ، لان خطة الاستعمار في السيطرة على بلادنا ، جعلته يجد حليفا قويا في الاقطاعية ضد القوى الوطنية الصاعدة ، كما سنتبين ذلك من خلال دراستنا لفترة الحماية .

في عهد الحماية

لم تكن استراتيجية الاستعمار الفرنسي ، تهدف الى تحويل البنيات والهيكل الاقتصادية والاجتماعية المغربية تحويلا تاما . . . وانما كانت ترمي الى تحقيق هدفين أساسيين :

— امتلاك الاراضي وتسليمها الى المعمرين .

— ثم البدء بتصنيع المعن لاستخراج المواد الأولية ، وايجاد سوق لمنتجات الوطن الام .

كانت النتيجة الاولى للحماية ، هي أنها جعلت التناقضات الاصلية بين القطاعية والبورجوازية المغربية ثانوية بالنسبة لضرورة مقاومة الغزو الاجنبي ، وهذه ظاهرة ليست جديدة ، اذ كثيرا ما استغلت الاقطاعية هجوم الاسبانيين أو البرتغاليين على شواطئنا ، لتجنيد الفلاحين وسكان المدن دفاعا عن حوزة الوطن والملة . فلما وقع الصدام المباشر بين الاقطاعية وبين الاستعمار الذي أراد انتزاع الاراضي والامتياز عنها ، أصبحت الاقطاعية المغربية تلعب دورا أساسيا في المقاومة الوطنية ، وذلك خلال الفترة المتراوحة بين ١٩١٢ و ١٩٣٥ ، ان انتزاع الاستعمار لاراضي الاقطاعية جعل هذه الاخيرة تدخل ميدان الكفاح المسلح لتخوض وهي الطبقة الرجعية ، معركة سياسية ذات ابعاد تقدمية مثل حرب الريف .

بعد سنة ١٩٣٠ شرع الاستعمار الفرنسى فى تطبيق الجزء الثانى من خطته ، وهو التصنيع الذى أوجد شروطا موضوعية لنمو الوعى الوطنى فى المدن ، ولانتقال ثقل المقاومة والعمل السياسى اليها . ذلك أن التصنيع (لخدمة أغراض المستعمرين) مس مباشرة مصالح الصناع التقليديين والتجار الذين تضاعلت أرباحهم ، وأصبحوا عاجزين عن منافسة الآلات الحديثة .

هذا التطور هو الذى أدى الى ميلاد الطبقة البورجوازية الوطنية ثم الى ظهور الطبقة العاملة المغربية ، فقد استطاعت البورجوازية الوطنية أثناء تكاثفها للدفاع عن مصالحها الحيوية ، أن تحتل مكانة الاقطاعية ، وأن تتولى قيادة معركة الشعب المغربى ضد الاستعمار الفرنسى .

وأىضا ، فقد تكونت طبقة لا بأس بها من العمال النازحين من البادية بعد أن جردوا من أملاكهم ، ومن العاملين فى المصانع ، وسرعان ما اكتسبت الطبقة العاملة وعيا اقتصاديا وسياسيا ونقابيا نتيجة لاحتكاك عمالنا بالعمال الاوروبيين الوافدين مع الرأس المال الاجنبى ، والمتوفرين على خبرة واسعة فى المجال النقابى ، وبذلك فان تاريخ الاضرابات الاولى فى المغرب يرجع الى سنة ١٩٣٦ ، وهذا دليل على أن العمال والمستغلين بصفة عامة ، يمكنهم الالتقاء فى الكفاح بغض النظر عن الجنسية أو الجنس ، اذا توفرت الشروط الموضوعية لهذا اللقاء .

أمام هذه القوة المتنامية للطبقة البورجوازية الوطنية ولطبقة العمال ، كان لا بد للاستعمار أن يبحث عن حليف داخل المجتمع المغربى لمواجهة المد الوطنى فوجده فى طبقة الاقطاعية الطفيلية التى تحرص على استمرارها مهما كانت الوسيلة ، وهكذا استغل الاستعمار ، الاقطاعية المغربية — مقابل بعض الامتيازات المادية والسياسية — لضرب الحركة الوطنية ولتأخير موكب الحرية .

٢ - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

بعد الاستقلال

(١) الأوضاع الاقتصادية :

نشرت احدى صحف (ماس) اعلانا طريفا ، نورده ليلقى لنا ضوءا على حقيقة « أصحاب رأس المال » في المغرب ، قالت الصحيفة : « ان البيغاء ضاع من صاحبه ، وصاحبه يخصص جائزة ٥٠٠٠٠ درهم لمن يعثر عليه » ، وفعلا بعد يومين تقدم رجل يحمل البيغاء الى صاحبه ، وأخذ الجائزة .

والسؤال المطروح هو : من تسمح له امكانياته في المغرب بأن يخصص الاجرة السنوية لعمال وأسرته كجائزة لمن يعثر على طائر جميل ؟؟

هذا الترف المسرف لطبقة الاجانب في المغرب ، نجد له تبريرا وتفسيرا في استمرار الامبريالية مهيمنة على اقتصادياتنا

(٩٠٪ من للقطاع المعصومي) رغم اعلان الاستقلال منذ ١٩٥٦ ، وبالتعاون مع طبقة الوسطاء والاقطاعيين الذين باعوا أسماءهم للشركات الاجنبية مقابل أرباح يتصدق بها عليهم .

وللأسف الاممال الاجنبية له أكثر من مظهر ، وله تأثيرات بعيدة في تغيير سياستنا الاقتصادية وربطها بعجلة الاستعمار الجديد ، ألا تحتاج الى سرد أمثلة ؟ ألا يكفي ما يلاحظه المتجول في المدن ، اذ تطالع عناوين الشركات والبنوك ، والتأمينات ، والفنادق والمعامل ... وكلها تحمل أسماء أجنبية ؟؟ ومع ذلك سنذكر بعض الامثلة المدققة :

— منجم الفحم بجزايرة ، تابع للشركة البلجيكية « أوكري مارهاي » بمشاركة بعض الجماعات المالية ، وبنك باريس وهولاندا بأكثر من ٤٠٪ .

— البترول المغربي تتصرف في نصفه الشركة الثرية للبترول الفرنسية ، وكذلك بنك باريس وهولاندا .

— المعادن غير النفيسة : الزنك ، والرصاص ، والكوبلت ، تابعة لثلاث شركات أجنبية .

— مصنع كوزيما للسكر ، تابع لبنك باريس وهولاندا .

— شركة الدهان ، شركة التصبير ، الصناعة الكيماوية الخ ... ان الارباح الهائلة التي تجنيها هذه الشركات الاجنبية ، معظمها يهرب الى الخارج بفضل الحيل والمناورات القانونية

٢) الاوضاع الاجتماعية :

ترشدنا النظرية العلمية لتحليل المجتمعات وتطوراتها ، الى أنه حيث توجد طبقة مالكة لوسائل الانتاج ، توجد في مقابلها طبقة الذين لا يملكون سوى طاقتهم العضلية أو العقلية والتي تكون موضع استغلال من الطبقة المالكة لوسائل الانتاج ، وهذا التعارض بين القوى الاجتماعية ملموس وواضح ، ويصبح أكثر حدة وقوة في المجتمعات المتقدمة صناعيا ، وبلادنا لا تشذ عن هذه القاعدة لان مجتمعنا أيضا يتكون من العمال والعمال الفلاحين والموظفين الصغار ، والمثقفين والعاطلين في مقابل المتحكمين في اقتصادنا ، الا أن الذي يجعل الطبقات الاجتماعية أقل وضوحا عندنا ، هو استمرار الاستعمار الجديد مقنعا وراء مجموعة من الوسطاء البورجوازيين ، وكبار الموظفين ، الامر الذي يضيء كثيرا من الالتباس على القوى الاقتصادية وتصنيفاتها الاجتماعية ولكننا رغم ذلك ، نستطيع أن نحدد أهم الطبقات الاجتماعية القائمة في بلادنا خلال الحقبة الراهنة :

— الطبقة البورجوازية :

على خلاف البورجوازية الاوربية التي نشأت معارضة للاقطاعية ومصارعة لها ، ومنتصرة عليها ، فان البورجوازية المغربية تتصف بالطبقية وضعف الانتاجية ، ومعايشة الاقطاعية،

السرية والعلنية ، ونحن ما نزال نذكر قضية بنك أسبانيا التي كشفت النقاب عن الايدي الآثمة التي تخرب اقتصادنا ، وكان المفروض أن يعاقب المجرمون ، ونس القضية أقبرت ، لماذا ؟ لوجود عناصر من الطبقة البورجوازية المغربية المستفيدة من وجود الاستعمار الجديد ، والمعاونة معه .

وفي مجال الاقتصاد الفلاحي ، نجد أن المعمرين ينتجون نسبة هامة من منتوجاتنا الفلاحية ، ويتمتعون بالمساحات الشاسعة وما تدره من أرباح بينما ملايين الفلاحين تعيش على الفتات ، ولا تملك سوى بقع جد صغيرة لن تعطى انتاجا ذا قيمة ، والمسلم به في جميع الدول المستقلة حديثا والتي تريد بناء اقتصادها ، ان تبدأ بالاصلاح الزراعي لتفسيح المجال أمام الطاقات الجبارة الفلاحية ، ولتتخلص من أخطبوط المعمرين ، أما الحكم الراهن فقد طلع بأسطوانة جديدة ، وهي أسطوانة استرجاع ٢٠٠٠٠٠ هكتار من المعمرين مع تعويضهم ، والاراضي المسترجعة لا توزع على الفلاحين ، بل يشتريها كبار الموظفين والاقطاعيين ، كما أتاح للاقطاعية أن ترفع الرأس من جديد حيث نجد ١٠٠٠٠٠٠٠ هكتار ، ويتعاونون مع الامبريالية ومع الحكم السالك طريق الاستعمار الجديد والمطبق لخطة الليبرالية .

٢) الاقطاعية هي الحليف الطبيعي للامبريالية ، خصوصا وأن هذا التحالف بدأ أيام الحماية كما أشرنا سابقا .

— البورجوازية الوطنية :

تتميز البورجوازية الوطنية بتعلقها بمقوماتها المغربية وبالمبادئ الدينية ، وتؤمن بأن التناقض الاساسي هو بين المجتمع المغربي ، وبين الامبريالية ، وتتكون البورجوازية الوطنية من الملاك العقاري ، والمقاولين ، والتجار ، والموظفين ، وقد تمكنت هذه الطبقة من توسيع قاعدتها الاقتصادية عقب الاستقلال ، ولكن التطورات السياسية الاخيرة (وهي مسؤولة على جزء من التعثرات لانها آثرت الاصلاحية على الثورية ، واهتمت بمصالحها الضيقة بدلا من خدمة المصالح الشعبية ، جعلتها تدرك عجزها عن السير بعيدا لتحقيق مطامحها نتيجة للحواجز التي تنصبها أمامها الامبريالية والاقطاعية .. وهذا ما جعل البورجوازية الوطنية تكافح ضد الاقطاعية والامبريالية للاستيلاء على بعض امتيازاتها .

— البورجوازية الصغيرة :

لعبت هذه الطبقة ، وما تزال ، دورا سياسيا في قيادة القوى التقدمية ، وتوجيه المعركة ، بعد الاستقلال ، الى الافاق الجديدة

وهي تتكون من الوسطاء المتعاونين مع الاستعمار الجديد مقابل ما ينفخهم به من امتيازات مادية ، وهذا القسم من البورجوازية الذي يعيش على الصدقات . يؤمن بالليبرالية البرلمانية ، ويرعى التعاون مع الرأسمال الاجنبي دون مراعاة حاجيات الجماهير الشعبية .

والى جانب ذلك ، توجد فئة من البورجوازية البيروقراطية المكونة من كبار الموظفين الذين استحوذوا على المناصب العليا غداة الاستقلال ، رغم كفاءتهم الضحلة .. ولذلك فهم يكتفون بوضع توقيعاتهم على ما يهيئه المساعدون الفنيون الاجانب (المساعدة الاجنبية جيب من جيوب الاستعمار الجديد) ، وينصرفون الى جمع الاموال ، والى الاسفار والتمتع .

س الاقطاعية :

رغم أن الاقطاعية فقدت الكثير من مواقعها وسلطتها خلال معركة التحرير ، وبعد السنوات الاولى للاستقلال ، فانها عادت الى لحم صفوفها ، واسترجاع امتيازاتها (تملك الآن مليون هكتار) وهذا «البعث» للاقطاعية المغربية يمكن تعليقه بعاملين :

١) حاجة الحكم الفردي اللاشعبي الى حلفاء يساندونسه (معظم الضباط والجنود ورجال الشرطة يخضرون مسن من فئات اقطاعية) .

٣ - مجال الصراع بين القوي

المتقابلة وافاق المستقبل :

واضح من التحليل السابق ، أن الصراع الدائر في المغرب حاليا هو بين قوتين رئيسيتين : طبقة حاكمة تنفذ مخططات ملائمة للامبريالية وللبورجوازية والاقطاع ، وطبقة تتطلع الى الحكم لتحقيق التوازن والعدالة (العمال + الفلاحون + البورجوازيون + العاطلون) .

ولكن هذا التقسيم فيه اغفال لكثير من التفاصيل الأساسية التي تساعد على تعميق مفهومنا للصراع الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب ، ولذلك فاننا سنحمل هذه الحقائق في الملاحظات التالية:

١ - ان البورجوازية الوطنية تسلك تكتيكا متغيرا حسب مصالحها : فتقترب من القوى الشعبية أحيانا ، وأحيانا أخرى تقترب من الطبقة الحاكمة لوقف المد الشعبي لذلك فان مواقفها « وطنية » أكثر منها « عقلية » ، أى أنها تتخذ الوطنية ذريعة للاستيلاء على مكانة الاقطاعية والامبريالية ، ويمكن تفسير المواقف التقدمية التي تتخذها الآن البورجوازية الوطنية تجاه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على أنها مواقف لانتقاء السخط

بحل مشاكلنا حلا يلائم حاجياتنا الشعبية ، وأهدافنا الوطنية . وتتألف من البورجوازية التقليدية التي ضعفت بسبب الاستعمار قديما والامبريالية حديثا ، ومن صغار الموظفين والمعلمين ، وصغار التجار والفلاحين ، ومن المثقفين أو الواعين الذين هم الحلفاء الطبيعيون للبروليتاريا .

ان البورجوازية الصغيرة ، بعددها الكبير ، وبالظروف الموضوعية التي تجعل الطريق مسدودا أمام أفرادها لتحسين أحوالهم بسبب الليبرالية المضعفة لتنميتنا الاقتصادية تجد نفسها مهياة لان تكون مركز الثقل في معركة الاشتراكية ... وبذلك فان قوتها مرتبطة باندماجها مع الطبقة العاملة ، ومع الطبقة البروليتارية .

الطبقة البروليتاريا :

تتكون من العمال الذين لا يملكون سوى قوة سواعدهم ، ومن ملايين الفلاحين الذين لا يملكون شبرا واحدا ، ومن العاطلين الذين لا يجدون عملا يعيشون منه فيموتون ببطء أو يفنون أعمارهم في السجون .

ولا جدال في أن الطبقة العاملة هي طليعة البروليتاريا، لانها قوة منظمة وواعية ولها تجارب عامة نسبيا في ميدان الكفاح النقابي، تخولها القدرة على الحد من استغلال الاحتكاريين والامبرياليين ، وتخولها الصلاحية لخوض المعركة السياسية لاجل بناء مجتمع خال من الظلم والاستغلال .

الشعبى ، وللتحكم فى بعض فئات العمال غير الواعين •

٢ - يلاحظ حاليا أن الانطلاقة الثورية للعمال المغاربة

أصابها شئ من الجمود وذلك نتيجة لسببين :

أ - سيطرة الامبريالية على اقتصادنا ، مما جعل عدد العمال

فى القطاع الصناعى حفنة صغيرة بالنسبة لمجموع العاطلين

(٣٠ ٪ من سكان المدن بدون شغل) وهذا الوضع يجعل العمال

يتخوفون من عواقب الكفاح •

ب - انحراف القيادة العمالية التى أصبح أعضاؤها ينتمون

- موضوعيا - لطبقة اجتماعية أعلى من طبقتهم الاولى ، الامر

الذى يدفعهم الى المهادنة والحفاظ على امتيازاتهم ، وذلك بإبعاد

العمال عن التأثير السياسى فى المعامل ، والدخول فى الزايدة

والمساومة مع الحكم • وقد دلت تجربة « فصل النقابة عن

السياسة » ، على أن الوعود الكاذبة التى بذلها الحكم للقادة

النقابيين ، لم تقدر فى تحسين وضعيه العمال المرتبطة بالوضع

العام لمجتمعنا ، وانما أفادت الحكم فى تسديد ضرباته الى القوى

التقدمية ، وفى ربح الوقت •

٣ - ان جزءا هاما من البروليتاريا الفلاحية متروك فريسة

لكل أنواع التجديل والتزييف ، وفريسة للفقر والاستغلال

(٣٠ ٪ لا يملكون شيئا أو يملكون ١ هكتارا واحدا) والملاحظ

أن الاحزاب التقدمية لم تستطع أن تربط صلة مباشرة مع هذه

القوة الفلاحية ، لما يجعلها خاضعة لسيطرة الاقطاعية •

٤ - ان القوى الوطنية الحقيقية هى بالضرورة قوة تقدمية •

لا تتكتفى بمعاداة الامبريالية ، بل ترى حتمية قلب البنيات

والهياكل الاستغلالية ، وتعويضها ببنيات اشتراكية ، وتحقيق

هذا الهدف يفرض الصراع المباشر مع الطبقة البورجوازية ومع

الاقطاعية ، ولكى يكون هذا الصراع مفيدا وايجابيا ، فلا بد من

تحالف الطبقة العاملة مع الطبقة البورجوازية الصغيرة ، استجابة

للشروط الموضوعية ، وضمانا لانجاح الثورة الجذرية •

٥ - ان مصارعة القوى التقدمية للامبريالية المسيطرة على

اقتصادنا ، تحتم اعتبار السياق العام للصراع الدائر بين

الامبريالية العالمية ، والقوى التقدمية العالمية ... ومما لا شك

فيه أن هذين المجالين للصراع يتبادلان التأثير •

خاتمة :

ان تحليل مختلف القوى المكونة لاقتصادنا وطبقاتنا الاجتماعية

خطوة أساسية فى فهم حقيقة الصراع ، وفى كشف أبعاد

المستقبل وبقدر ما يكون التحليل واقعا وعلميا ، بقدر ما تكون

مواقفنا السياسية صحيحة وسليمة ، ان المعرفة الموضوعية

لاهداف ومطامح كل طبقة اجتماعية هي التي تجنبنا الاغترار
بالتصريحات الثورية، والوعود اللفظية، وتساعدنا على فهم الت
كاتيك المتقلب للحزاب الانتهازية .

ولكن الشيء المؤكد هو أن تصنيف المجتمع الى طبقات لا
يكفى للقضاء على الفوارق والاستغلال ، ان انتماء الانسان الى
البروليتاريا أو البورجوازية الصغيرة ، لا يضمن له أوتوماتيكيا
الحصول على حقوقه في المستقبل ، ومن هنا نلتقى مع حتمية
الوعي الطبقي ، وحتمية استغلال هذا الوعي لدفع المجتمع الى
تغيير هيكله القديمة المهترئة .

وهل نحتاج الى أن نؤكد الدور الاساسي الذي يتحتم على
الشيبيبة أن تلعبه في مجتمع « شاب » مثل مجتمعنا ؟

هل سنكون مبالغين اذا قلنا بأن شبابنا يستطيع أن يساهم
بقسط وافر في بلورة الصراع ، واذكاء الوعي ، وتفجير
التناقضات ؟

ان العقل السياسي المنظم المثابر ، المعتمد على ربط الصلات
مالموثيقة بالعمال والفلاحين ومختلف الفئات الثورية ، كفيل بأن
يعطى لشبابنا قوة جبارة لتحطيم حواجز الفقر والتدجيل ،
والبؤس في بناء مجتمع اشتراكي لشعبنا الذي كتب له النصر
مكفنا .